المساوقة بين فصاحة الكلمة وعروبتها

م.د. صباح دعير صيني الغانمي

الملخص :

عالج هذا البحث موضوع العلاقة بين فصاحة الكلمة وعروبتها، وذلك في استظهار أن هناك أساسين اعتمدهما البحث في الوصول إلى تحقيق مساوقة فصاحة المفردة العربية لعروبتها، وهذان الأساسان هما:

الأساس الأول: ملاك عروبة الكلمة

الأساس الثاني: ملاك فصاحة الكلمة

ونظر البحث في ضابطة كون المفردة عربية، إلى جهتين، جهة بنية الكلمة، التي هي مجموع ما للكلمة من مادة وهيئة، والتي هي القالب الذي به قوامها.

والجهة الثانية، في استعمال الكلمة بعد وضعها بإزاء معناها، وهذه هي المرحلة الثانية التي بها يتم ملاك عروبة الكلمة.

وفي استكشاف الركيزة الأساس التي هي من مقومات فصاحة الكلمة، وجدنا أنه لابد أن يكون لها دور على ألسنة العرب بكثرة، وقد عبر عنها بكونها مأنوسة الاستعمال، ومعلوم أنه لا يكثر دور شيء على ألسنة العرب إلا لأنه خفيف على ألسنتهم.

الكلمات المفتاحية (فصاحة، عروبة، كلمة)

Abstract

This research deals with the relationship between word eloquence and its Arabism, in showing that there are two foundations adopted by the research in reaching the achievement of the compatibility of the Arabic vocabulary with its Arabism, and these two foundations are:

The first basis: The ownership of the word's Arabism

The second basis: The ownership eloquence

The research examined the criteria for the term being Arabic, on two sides, on the side of the word structure, which is the sum of the substance and form of the word and which is the template in which its consistency is.

The second aspect is the use of the word after placing it in relation to its meaning, and this is the second stage in which the ownership of the word's Arabism is completed.

Moreover, it is exploring the basic pillar that is one of the components of the eloquence of the word. We found that it must have a role on the tongues of the Arabs in abundance, and it was expressed as being sociably in use, and it is well known that is nothing plays a role in words being used by Arabs except its being light on their tongues.

المقدمة

لا يخفى على من له اهتمام بلغة العرب، أن البحوث فيها لا تكاد تنتهي، وكلما تقدم الزمان ظهرت أفكار جديدة؛ لتطور الفكر الإنساني بعد إفادته من تجارب الماضين، وما أنعم الله به على الإنسان من ذكاء، ربما يستخدمه ويضيف إلى أفكار الماضين أفكارا جديدة، ومن خلال هذا التلاقح الفكري، والتزاوج النظري ربما ترشح منها مالم ينطق به الماضون وإن عاش في أفئدتهم، وربما يظن بعض من لا خبرة له في هذه الأمور، أنه جيء بأمر لم يكن ثم كان، مع أنه كائن منذ زمان، إلا أنه أُلبس حلة أخرى، أوجبت أن يكون له استقلالاً في الكتب، وكثير من النظريات التي تنسب إلى أصحابها من هذا القبيل، وقل أن تكون نظرية مستحدثة بما للاستحداث من معنى، ولكن على كلا التقديرين فإن قاطرة الفكر البشري لا تزال تحمل الأفكار وتقدمها إلى الناس، فربما صادفت فكرا حصيفاً يتفاعل معها، ويوجب ذلك التفاعل التلاقح والولادة والاستيلاد، إلى الوصول إلى غاية سامية هي إثراء الإنسان بالمعلومات التي تنفعه وتفيده، وتنبهه على ما ربما يكون خفيا عليه.

مدخل

طالما اختلج في صدري وأنا أتفحص ما ذكر من تعريفات للفصاحة والبلاغة، وما تباين من كل منهما، إذا قيستا إلى المفردة تارة، وإلى المتكلم تارة أخرى، وإلى الكلام ثالثة، ولم يوقفنا أحد على جامع نكتفي باستبيانه عليهما، كما أشار إلى ذلك الخطيب القزويني في الإيضاح[١]، وتبعه سعد الدين التفتازاني في مطوله[٢]، ومختصره[٣].

جد بي الفضول للبحث، والتفتيش، لعلي أقع على سر من أسرار هذه اللغة المجيدة، أعني: لغتنا العربية، وأبرز ما استثارني هو ربط فصاحة الكلمة بسهولة جريها على لسان العربي[٤]، وقرنت ذلك مع ما استظهر به علي بن حمزة الكسائي على سيبويه

في مجلس يحيى بن خالد، عندما اختلف في المسألة المعروفة بالزنبورية، ومقارنة لسعتها بلسعة العقرب، فقيل: فإذا هو هي، وقيل: فإذا هو إياها[٥].

ولما طلب يحيى بن خالد الحكم بينهما، قال الكسائي: "هذه العرب ببابك... "[٦]، فوافقوا الكسائي، فقيل: "إن سيبويه قال ليحيى: مرهم أن ينطقوا بذلك فإن ألسنتهم لا تطوع به"[٧].

وأعملت فكري فيما يمكن أن يكون السر من وراء ذلك، فوجدت المقارنة صحيحة بين سهولة جري الكلمة على لسان العربي، وكون ألسنتهم لا تطاوعهم بتلفظ ما لا يكون على حسب، ما تقتضيه فطرة اللسان العربي، ومن خلال تأملاتي في الكتب الصرفية، وما عرض من بحوث نحوية لها ارتباطها بعلم الصرف، وتحديدا في إحدى الموانع الصرفية، وهي العجمة[٨] ، وجدت أن العرب قد يأخذون أصول الكلمة من لغة أخرى ويدخلونها في لغتهم، فتكتسب صفة العروبة، وانحصر ذلك في تعريب الكلمة، أي: جعلها عربية بعدما لم تكن عربية، وإذا بهم يحركون تلك الحروف المأخوذة من غير لغة العرب، على نحو يوجب طرو هيئات، فتحدث صيغ معينة لها نظائر في اللغة العربية، فأصبحت الكلمة بعد إجراء هذه العملية منصهرة في قالب عربي، ولم يؤخذ على المتكلم بها أنه تكلم بغير المفردة العربية، فنهض أقوام لهم هذا النحو من الاهتمام، فجعلوا يتتبعون أمثال هذه الكلمات، ويستنبطون ما يمكن أن يكون مناطًا في عروبة الكلمة، وذلك في عصر اختلطت به الألسنة بعد توسع بلاد الإسلام لما وصل إلى الحبشة فالروم والفرس وبلاد ما وراء النهر، فاشتدت الحاجة لئلا ينتقض الغرض من سهولة التفهيم والتفهم بين الناس، إلى جمع ذلك وجعله في كتب يرجع إليها من له حب في العربية، وخوف على ضياعها، فجدت بذلك حركة التعريب، وشفع ذلك بتصنيف حروف اللغة باعتبار جرسها[٩]، ومخارجها من مقطع الفم إلى مجهورة

ومهموسة ورخوة ومطبقة، وغير ذلك من الأوصاف العارضة على حقائق تلك الحروف، وفي أثناء بناء الكلمة من هذه الحروف على اختلافها صوتاً وجرسا ومخرجا، روعيت هذه الأمور حق الرعاية، حتى أدركوا أن هناك من الحروف ما إن يجتمع مع آخر في كلمة واحدة إلا وكانت من غير اللغة العربية، كاجتماع (الجيم) و(الصاد) في كلمة (جص)، و(صولجان) ونحوهما[١٠]، وعرف بذلك أنها كلمات لم تكن في الأصل عربية، وإنما اتصفت بالعروبة بعدما انصهرت في القوالب العربية.

ومن هذا ونحوه انطلقت في هذا البحث، لعلي أكون قد قدمت خدمة لهذه اللغة، وللناطقين بها، وأجعل بحثي في مباحث.

المبحث الأول

في ضابطة كون المفردة عربية

وينظر في هذا المبحث إلى جهتين:

الجهة الأولى: بنية الكلمة

والمقصود بها القالب الذي به قوامها، وهو مجموع ما للكلمة من مادة وهيئة، بحيث تكون لفظاً يتهيء أن يوضع بإزاء معنى، على أنه ينبغي أن يعلم أن المادة تتمتع بوضع مستقل، والهيئة تتمتع بوضع مستقل آخر، وإن كان بحسب علم متن اللغة، لابد من المزاوجة بين المادة والهيئة، والمادة عندهم مفادها ذلك المعنى الحدثي الخالي مما يستلزم منه الوجود، أو الوجود على صفة، وهو عين ما يذكر في معنى المصدر، وأنه موضوع بإزاء الماهية المطلقة الخالية من (ال) التعريف، والتنوين[١١].

وقولنا: أو الوجود على صفة، لأجل التفريق بين المصدر وما وضع بإزائه، وبين المادة وما وضعت بإزائه، فإن المصدر يوضع بإزاء الشيء الخالي عن الوجود على صفة،

والمعبر عنه بالماهية المطلقة، كما حققه المحقق الرضي الاستربادي في شرح الكافية[١٢].

وأما المادة، إذا قلنا بأنها موضوعة، فقد تشتبه فيما بينها وبين اسم المصدر، الذي يضاف إليه قيد الحضور، أي: الوجود.

والذي يخلص من ذلك أنَ مفاد الهيئة هو المعنى المصدري، والمعبر عنه بنفس حركة الخروج من كتم العدم إلى الوجود، وهو الذي إذا أخذ بقيد الحضور كان بمعنى اسم المصدر، وإن أخذ لا بهذا القيد كان ذلك هو المعنى المصدري[١٣].

وأما الهيئة، فهي موضوعة للنسب، ولا يفرق فيها بين أن تكون هيئة المفرد، أو هيئة المركب، والكلام الذي يرتبط بمحل البحث، هو الهيئة الطارئة على المفردة بعد عروض الحركات والسكنات على الحروف المقطعة؛ لتدل على نسبة المعنى الحدثي إلى فاعل ما، إما نسبة تقييدية كما في اسم الفاعل، والصفة المشبهة، واسم المفعول، بل والمصدر، بناء على ما هو الحق من أنه من المشتقات، أو نسبة تامة خبرية كما في الفعل، وبهذا يفترق الفعل عن سائر المشتقات، وأما حديث دلالته على الزمان، فينبغي أن يعرف أن تلك الدلالة دلالة إلتزامية، وإنما تكون على ما هو خارج عن ذات الشيء وحقيقته، وهذه الدلالة على الزمان، ليست في عرض دلالة الهيئة على النسبة، أو الـ مادة على المعنى الحدثي، بل في طول دلالة الهيئة على النسبة، فلا يكون الزمان داخلاً في مفهوم الفعل، بل خارج على حد خروج المكان على مفهوم الفعل.

وبالجملة ينبغي قطع النظر عن الدلالة على الزمان، ويقصر على دلالة المادة والهيئة، فيؤخذ في نظر الاعتبار دلالة الهيئة على نسبة المعنى الحدثي إلى فاعل ما فقط.

ثم أنه لاريب بأن الحروف المقطعة قد تكون على ترتيب واحد في جميع المشتقات، وإنما يكون الاختلاف بعروض حركات، أو بزيادة حروف، كحروف المضارعة، أو ألف اسم الفاعل، أو واو اسم المفعول، وما شاكل ذلك، مما يوجب تعدد الصيغ للكلمة، وقد لا تكون على ترتيب واحد في جميع المشتقات، بل يقدم حرف على حرف، كما في حالات القلب المكاني نحو: أيس ويئس واليأس والإياس، فإنه يقال إن اليأس هو مصدر أيس، كما أنه مصدر يأس، ولكن هذا بالاشتقاق الكبير(١٤).

ونحن عندما نريد أن نستكشف ما يمكن أن يكون هو المعنى الموضوع له اللفظ، علينا أن لا نغفل عن هذه المناسبات التي تكون بين المواد لو اختلفت بالاشتقاق الصغير والكبير، وهو ما يعين الباحث عن معاني مفردات اللغة بحسب ما يقتضيه ميزان علم متن اللغة، فإن علم الاشتقاق هو المعين والمساعد على معرفة ما للكلمة من معنى في اللغة، وهذه الأبنية لابد وأن تكون مشهورة تنطلق بها ألسنة العرب في محافل التعبير عن مقاصدها، ويكون ذلك بسهولة ويسر، وربما يتفطن من ذلك أنه لابد من دراسة العلاقات التي تربط بين حرف وحرف آخر في المادة نفسها، فيعتنى بمخارج تلك الحروف، بحيث لا يكون بينها م ن التقارب ما يوجب كون المتلفظ كالماشي مقيدا، ولا من التباعد ما يوجب كون المتلفظ شبيها للقافز مسافات بعيدة، على ما ذكره ابن الأثير، ونقله عنه التفتازاني في باب فصاحة المفردة، والمعبر عنه بتنافر الحروف(١٥).

ومن آثار أهمية دراسة هذه العلاقات بين حروف الكلمة، أنه تتغير الصفة بتغير ترتيب الحروف، وإن كانت على النمط الأوسط بين التباعد والتقارب، كما يستشعر ذلك بين (علم وملع) عند النكس، مع أن النمط في (ملع) هو عينه في (علم)، وشتان ما بين التلفظ بـ (علم)، والتلفظ بـ (ملع)، فإن السهولة في التلفظ بـ (علم) واضحة جلية، دون التلفظ بـ (ملع)، وهذا القانون معمول به فيما كانت أصول الكلمة من العربية، أو

استجلبت من لغة أخرى، وأُريد صهر تلك الأصول من اللغة الأخرى في قالب عربي، حتى تكتسب الكلمة عروبتها.

الجهة الثانية: في إستعمال هذه اللفظة بعد وضعها بإزاء معناها على الحد المذكور

وهذه هي المرحلة الثانية التي بها يتم ملاك عروبة الكلمة، فإذا استعمل العرب الكلمة في معنى سواء أكان على نحو الحقيقة، أو على نحو المجاز، كان من حق الكلمة أن تنسب إلى العروبة، فلو فُرض أن هناك مادة توفرت فيها جميع وجملة الشرائط، وتهيأت لأن توضع بإزاء معنى ولكنها لم توضع، فهي مهملة؛ لأن وضع الألفاظ بإزاء معانيها، إنما هو لأجل أن تستعمل في تلك المعاني حقيقةً أو مجازا، فإذا لم تستعمل، فمن مجرد صلاحية أنها توضع، لا يخولها ذلك أن تنسب إلى اللغة العربية، وإذا استعملت اللفظة في معنى من المعاني عند العرب، لم يصح لي أن استعملها في غير المعاني التي استعملوها فيها؛ لأني بذلك أكون قد خرجت على قانون عروبة الكلمة، وهذا ما يقصد به من توقيفية اللغات، ثم إن العرب إذا استعملوا اللفظة التي صلحت أن تجري بها ألسنتهم، لم يلز موا ولم يلتزموا باستعمال اللفظة في معنى واحد، بل ربما استعملوها في عدة معان، قد يكون ذلك على نحو الاشتراك، إذا كان المتكلم قد قصد الاجمال على المخاطب، والابهام عليه، وقد يكون على نحو المجاز، وقد التزم العرب إذا ما أرادوا أن يستعملوا اللفظ في معنى على نحو المجاز أن ينصبوا قرينة تصرف اللفظ عن معناه الحقيقي، وتعين المعنى المجازي من بين عدة معانٍ مجازية، كما التزموا فيما إذا لم يريدوا الابهام على المخاطب بنصب القرينة المعينة لأحد المعاني المشتركة.

وكيفما كان فقد استبطن ديدنهم في التعبير باللفظ عن أكثر من معنى مجازي واحد الإذن منهم، لمن أراد أن يتبعهم في لغتهم، أن يسلك السبيل الذي سلكوه، وهم قد سلكوا

في صحة استعمال اللفظ في غير ما وضع بإزائه أن يكون بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الموضوع له إحدى العلائق المعروفة التي أنهاها بعضهم إلى خمس وعشرين علاقة[١٦].

فكل معنى تربطه مع المعنى الحقيقي إحدى العلائق، بل لو كان أكثر من معنى تربطه مع المعنى الحقيقي علاقة معينة من تلك العلاقات، جاز لمن أراد أن يتكلم كما تكلموا أن يستعمل اللفظ في ذلك المعنى الذي تربطه مع المعنى الحقيقي إحدى تلك العلاقات، أو العلاقات المعيَّنة، وهذا معنى تجويز نوع العلاقة، والمصطلح عليه عند الباحثين بالوضع النوعي، في مقابل الوضع الشخصي، الذي يكون بين اللفظ ومعناه الحقيقي[١٧] ، وربما يتفطن الناظر إلى أن حديث الوضع ملحوظ، سواء أكان في الاستعمال الحقيقي أم في الاستعمال المجازي، ففي الاستعمال المجازي نقول: هو استعمال اللفظ في غير ما وضع بإزائه[١٨] ، فلابد من ملاحظة المغاير، ويكون ذلك المغاير مغايرا للمعنى الحقيقي، لا لمعنى آخر غير حقيقي، ولكن بعد تجويزهم لنوع العلاقة كنوع علاقة الجزء والكل، فكل معنى تربطه مع المعنى الحقيقي هذه العلاقة يصح استعمال الـ لفظ فيه، وهذا الاستعمال يكون على نحو المجاز المرسل، في مقابل المجاز الاستعاري[١٩] ، على أقسام الاستعارة، فإن علاقة المجاز الاستعاري هي المشابهة المخصوصة، أما مطلق المشابهة فتلك إحدى علائق المجاز المرسل، وكلا المجازين لغوي، وفي مقابلهما المجاز العقلي، وذلك يرتبط بالاسناد لا بالكلمة، ولهذا لا يهمنا في محل البحث في استبيان عروبة الكلمة.

فظهر من ذلك أن ملاك عروبة الكلمة قائم على هذين الركنين الأساسيين.

المبحث الثاني

ملاك فصاحة الكلمة

وينبغي أن يعلم أولًا أن مفهوم الفصاحة يختلف من مورد إلى مورد، تارة يوصف به المتكلم، وقد ذكروا له تعريفًا، وأخرى وصفوا به الكلام، وذكروا له تعريفًا، وقد أفاد التفتازاني أن تعدد هذه التعريفات ناشيء عن تباين مفهوم الفصاحة بين مورد ومورد، وليس من جامع يمكن أن نعطي له تعريفًا بحيث ينطبق على جميع الموارد[٢٠].

والذي يهمنا بعد الإيمان بما ذكره التفتازاني، هو مفهوم الفصاحة في المفرد؛ لأنه هو الذي ندعي مساوقته مع مفهوم العروبة في المفردة، فلابد من البحث عن ملاك هذه الفصاحة بالخصوص.

نعم ذكروا بأن الفصاحة في اللغة: هي الظهور والإبانة، ومنها قولهم: فصح اللبن، وفصح الصبح، وفصح الصبي[٢١]، وهذا ظاهر، والمهم هو استبيان معنى الفصاحة في المفرد بحسب الاصطلاح، وقد ذكروا أن الفصاحة في المفرد "خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس"[٢٢].

ويمكن أن يخاض في هذا البحث على نمط المناطقة في القراءة الدقيقة لهذه القيود، وما يصلح أن يكون قيدا وما لا يصلح، مع بعض ما يذكر من المخالفات الفنية في صناعة التعريف، ولكننا نحاول أن نتجنب طريقة البحث المنطقي في صناعة التعريف، فنأخذ هذا التعريف بما له من مفاد جملي، مع قطع النظر عن المسامحات التي ذكرت في محلها، نحو: أن الخلوص أمر عدمي، فكيف يعرف به الأمر الوجودي الذي هو الفصاحة، ثم يتمحل أجوبة لتصحيح إيراد لفظ الخلوص حتى يتوافق مع كونه تعريفًا لأمر وجودي، كما قالوا: أن خلوص الشيء هو التأبي من القيود كما يقال:

تخلص فلان من قبضة فلان، ولا ريب أن هذا التخلص فعل وجودي، فإذا وقع في تعريف هذا المفهوم الوجودي، لم يكن في البين بأس، ونحو ذلك من المناقشات المضنية فيما بين المناطقة، فنطوي صفحا عن ذلك، ونقول: أن هناك عدة ركائز تستند إليها فصاحة الكلمة منها:

- أن لا تكون خارجة عن قانون بناء الكلمة لغة، وذلك بملاحظة الحروف نفسها، ومخارج الحروف، واختلاف أوصافها من الجهر والهمس والرخاوة والاعتدال والذ لاقة والاطباق والاستعلاء، والكلمة العربية قد يكون بناؤها على حرف، وقد يكون على حرفين، وقد يكون على ثلاثة، وقد يكون على أربعة، وقد يكون على خمسة، وعلى ستة، وعلى سبعة، فبين ثلاثي المجرد ورباعي، أو ثلاثي مزيد بحرف، أو بحرفين، أو بثلاثة، أو رباعي مزيد بحرف أو بحرفين.

والمادة إنما هي خصوص ما بنيت عليها الكلمة وهي مجردة، وأقل ما تتألف منه حال كونها مجردة ثلاثة أحرف، وقد تكون في الأسماء، وقد تكون في الأفعال، وموضو ع التصريف هو هذا، وأما الحرف الذي قد يكون على حرف واحد، أو حرفين، أو ثلاثة، أو أربعة، فهذا لاحظ له في التعريف، وليس هناك من فعل أو اسم يبنى على حرفين، بل أقل ما يأتلف منه ثلاثة أحرف، وقد يظهر على حرفين كـ (يد، ودم، وغد) ولكن عند تصريفها في تثنية أو جمع أو تصغير، يعرف المحذوف، كما يعرف الأصيل والزائد، وما لم يكن مجردا فهو مزيد، ولكن إذا ما زيد حرف شمله القانون القاضي بعدم اضطراب اللسان العربي في النطق به، فإن ذلك مشمول بمعنى بنية الكلمة، كما تقدم ذكره.

وكلامنا في هذا المقام عن استكشاف هذه الركيزة الأساسية التي هي من مقومات فصاحة الكلمة، مما يعني هذا لا بدية ملاحظة مخارج الحروف

واختلاف أوصافها، حتى إذا بنيت الكلمة فأصبحت على أية صيغة من الصيغ الاشتقاقية، انبغى أن لا يختل القانون المعمول به في استصحاح بنية الكلمة، فلا يجمع بين حرفين ليس لهما اجتماع في كلمة من كلمات العرب، ومع طول الكلمة ينبغي أن لا تخلو من حرف من حروف الذلاقة[٢٣]، فإن جميع كلمات العرب إنما بنيت على اختلاف صيغها على الخفة، والتي يرتكب لتحصيلها ما يرتكب، حتى تظهر خفيفة على اللسان، ولو اُضطر إلى القلب المكاني حتى تبرز الكلمة خفيفة، ويسهل بذلك النطق بها، وما اختيار الكلمات الثلاثية ساكنة الوسط في الأمثلة النحوية، إلا مظهر من مظاهر اعتماد الخفة أساساً في الكلام، ولهذا نجد (زيد، عمر، بكر، بشر) عندما يمثل للقاعدة: قام زيد، ضرب عمر، نام بشر، وهكذا في مثل (هند، رعد، سعد) وقد بحثوا في سبب كون الثلاثي الساكن الوسط، هو أخف الكلمات[٢٤].

ولعل نظرة مجملةً عن أبنية الكلم في علم الصرف، سواء أكانت في الأسماء أو في الأفعال، يوقف الناظر على كثير من الأسرار التي ترتبط بالخفة، التي اعتمدت كأساس في الاعلال والابدال والقلب والحذف، وما شاكل ذلك مما يذكر في محله من علم الصرف.

- ومنها أن يكون لها دور على ألسنة العرب بكثرة.

وهو المعبر عنه بكونها مأنوسة الاستعمال، ومعلوم أنه لا يكثر دور شيء على ألسنة العرب، إلا لأنه خفيف على ألسنتهم، بحيث أنسوا بتلك الألفاظ، مع ما لها من المعاني الحقيقية أو المجازية على حد سواء؛ لأن ذلك هو مقتضى الاستعمال، أعني: كون اللفظ له معنى يكشف عنه، ويستعمله العرب للكشف به عما انطوت عليه صدورهم من المقاصد التي يريدون أن يعربوا بها إلى المخاطبين، ولولا أن الكلمة إذا دارت على الألسنة وكثر دورها، وأنس العرب

باستعمالها في تلك المعاني، لم تكن خفيفة، لما كان الأمر فيها كذلك، وإنما خفّت لأجل أنها كانت وليدة قانون قد عمل به عند بنائها على أية صيغة من الصيغ، وهل هذا إلا لمزيد اعتناء العرب بتلك الكلمات؟ حتى أصبحت إذا ما انتسبت إنما تنتسب إليهم.

- ومن مجموع ما تقدم تعرف أنّ الكلمة لو خرجت عن ما قصده الواضع من ا لخفة، لما كانت إلا مستبعدة عن لغتهم، وربما يكون مقتضى القياس أن يبدل الحرف المزيد في الكلمة، أو الذي هو أصل في الكلمة، فإذا لم يبدلوا، أو لم يعلّوا، ما ذلك إلا لأمر راجع إلى تطلب الخفة أو حصول الخفة من دون اللجوء إلى إعمال قانون الإبدال، أو الإعلال، كما في (استحوذ) في قوله تعالى: "اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ"[٢٥]، وكما في "استوزر"، وكذلك في مثل: أبى يأبى[٢٦].

وهذا لا يقتصر على الحروف، بل يشمل حتى الحركات، كما في: (وهب يهب) مع أنّ القياس أنّ تكسر (الهاء)، وإنما لم تكسر؛ لأجل أنّ الخفة بدون إعمال القياس حاصلة، فاعتمد ذلك، فلم يلجأ إلى هذه القوانين[٢٧].

وفي بعض الأحيان قد يقتضي القانون الإدغام فيفك، ونحن إذا لاحظنا فك الإدغام في مثل (الأجلل)، لم نجد إلا والخفة قد رفعت رايتها، فمخالفة مثل هذا القياس لا يبعد أن يقال بأنه لا يخل بفصاحة المفردة.

وهذه هـ ي الركائز الأساسية التي تعتمد في معرفة كون المفردة فصيحة، وقد وجدت أن القانون المعمول به في بنية الكلمة أساسه عند العرب هو الخفة، وما ذلك إلا للوصول إلى غاية كون الكلمة مما يسهل على العربي، أو من يريد أن يتلفظ بألفاظه أن يتلفظ

بها، فتكون بذلك لساناً عربيا ، واللسان هو اللغة، كما قال تعالى: "بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ"[٢٨].

المبحث الثالث

لو فتشت في ثنايا ما ذكرناه في المبحثين على نحو الإجمال، لوجدت تلك المشابهة بين الكلامين، بحسب ماارتكزا عليه من ضوابط، وربما ينقدح في الذهن، ويتفطن إلى مفاد الدعوى التي عرضناها عنواناً لهذا البحث، فيقال: يكفي في أن تكون الكلمة عربية حتى تتصف بالفصاحة، وإذا اتصفت بالفصاحة لم تكن خارجة عن قانون بناء الكلمة العربية، ولو كانت تخرج عن قانون بناء الكلمة العربية، وما تستعمل الكلمة العربية فيه، لم تكن فصيحة بحسب ما ذكرناه في ملاك فصاحة الكلمة، ولكن يبقى إشكال على دعوانا هذه، وحاصلها أن عروبة الكلمة لا تقبل التشكيك، بل يدور أمرها بين أن تكون عربية أو لا تكون، مع أن الفصاحة مفهوم مشكك، فهناك الفصيح وهناك الأفصح، فكيف ساوقت فصاحة الكلمة عروبتها؟

فنقول: إنّ كون مفهوم مشككاً دون الآخر لا يمنع من المساوقة؛ لأنّ المساوقة المدعاة بين الحقيقة والحقيقة، لا بين الحقيقة ومرتبة من الحقيقة الأخرى، واختلاف المراتب لا يسلب الحقيقة عن أية مرتبة، ونحن عندما عقدنا هذه المساوقة عقدناها بين مفهوم ومفهوم، لا مرتبة من هذا المفهوم مع الحقيقة في المفهوم الآخر، فلو كانت الكلمة في مرتبتها الدنيا من الفصاحة، وساوقت العربية لتم المطلوب، فلا يشترط في المفهومين المتساوقين أنه يجب أن يكونا مشككين معا أو متواطئين معا، وقد تبين ذلك على نحو الجلاء.[٢٩]

وبالجملة، القانون الذي ضبط لنا كون الكلمة عربية، هو القانون الذي ضبط لنا كون الكلمة فصيحة، والعكس بالعكس، فحصلت المساوقة فيما بين عروبة الكلمة

وفصاحتها، نعم لا يمكن أن يدّعى مثل ذلك بين عروبة المتكلم وفصاحته، فكم من عربي ليس بفصيح، وغير عربي وهو فصيح، وكذلك فيما بين الكلام العربي والكلام الفصيح، رب كلام عربي ليس بفصيح، وكلام فصيح ليس بعربي.

وهذا ما أردناه في هذه العجالة.

الخاتمة

تلخص مما ذكرناه في بيان هذه النظرية أن هناك أساسين معتمدين في الوصول إلى مساوقة فصاحة الكلمة لعروبتها:

أحدهما: ما ذكرناه في ملاك عروبة الكلمة

والآخر: ما ذكرناه في ملاك فصاحة الكلمة

وبحثنا إلى أن وصلنا إلى أنّ القانون المعمول به في استبيان كون الكلمة عربية بعينه، هو المعمول في استبيان كون الكلمة فصيحة، وما ربما يستشكل به على أصول نظرية، قد دفعناه بما ذكرنا، ولم الجأ في إبراز هذه النظرية إلى الأسلوب الكلاسيكي في البحث العلمي، بل اكتفيت بذكر المنبهات والمحفزات التي تثير شهية مثل هذه البحوث؛ ليستثار لها محب العلم والحكمة، ولا أدعي العصمة، وإنما أطلب عين الرضا، وتنبيهي على ما يمكن أن استدركه، أو يستدركه هو عني؛ ليكمل البحث ويفيد منه الكثير.

الهوامش

(١) ينظر الإيضاح في علوم البلاغة: ٥.
(٢) ينظر المطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم: ١٣٩.
(٣) ينظر مختصر المعاني: ١٤، وينظر التلخيص في علوم البلاغة: ٦.
(٤) ينظر مفتاح العلوم: ٢٥٦، وينظر التلخيص في علوم البلاغة: ٦.
(٥) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٠٢/٢ وما بعدها، وينظر مغني اللبيب: ٨٨/١ وما بعدها.
(٦) ينظر مغنى اللبيب: ١/ ٨٨-٨٩.
(٧) ينظر مغنى اللبيب: ١/ ٨٨-٨٩.
(٨) ينظر المقاصد الثانية: ٨/ ٢٢٦، وينظر الإتقان في علوم القرآن: ٢٠٦.
(٩) ينظر المزهر: ١/ ١٩١.
(١٠) ينظر المزهر: ١/ ٢٧٠.
(١١) ينظر المرجع في علم الأصول: ١/ ٣٧٦.
(١٢) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٩/١ وما بعدها.
(١٣) ينظر النحو الوافي: ٣/ ١٨٧.
(١٤) ينظر شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٢٣، وينظر الاشتقاق وأثره في النحو اللغوي: ٩١، وينظر أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ١٦٥.
(١٥) ينظر المطول: ١٤٠ – ١٤١.
(١٦) ينظر الإتقان في علوم القرآن: ٣٦١ وما بعدها.
(١٧) ينظر المطول: ٦١٤، وينظر المزهر: ٤٦/١.
(١٨) ينظر التلخيص في علوم البلاغة: ٧٢، وينظر مختصر المعاني: ٢١٨.
(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) ينظر المطول: ١٣٨.
(٢١) ينظر قاموس المحيط (فصح): ٢٢٧.
(٢٢) مختصر المعاني: ١٤.
(٢٣) ينظر شرح المراح في التصريف: ١٦٨، وينظر فقه اللغة: ١٥٢.
(٢٤) ينظر المقاصد الشافية: ٢٥٥/٨.
(٢٥) سورة المجادلة: آية ١٩.
(٢٦) ينظر شرح المراح في التصريف: ١٩٢.
(٢٧) شذا العرفاني فن الصرف: ٦١.
(٢٨) سورة الشعراء، آية ١٩٥.
(٢٩) المرجع في علم الأصول: ٢٦٢.

المصادر

١) القرآن الكريم.

٢) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: الدكتور عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

٣) الإتقان في علوم القرآن: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد حسام هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ٢، ٢٠٠٧ م – ١٤٢٨ هـ .

٤) الإشتقاق وأثره في النمو الـ لغوي: د. عبد الحميد محمد أبو سكين، مطبعة الأمانة، مصر، ط ١، ١٢٩٩ هـ – ١٩٧٩ م.

٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: للشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، ط ٤، ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١ م.

٦) الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع): للخطيب القزويني، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن القزويني، مطبعة أمير – قم، ط ١، ١٤١١ هـ. ق.

٧) التلخيص في علوم البلاغة وهو تلخيص كتاب "مفتاح العلوم" للسكاكي: للإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الشافعي الدمشقي، المعروف بالخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ)، حققه وشرحه وأعد فهارسه الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٨) شذا العرف في فن الصرف: الاستاذ الشيخ أحمد الحملاوي، مطبعة الراية – بغداد، ١٩٨٨.ضض

٩) شرح الرضي على الكافية: لمحمد بن الحسن الرضي الاستربادي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط ٢، ١٣٨٤ هـ . ق.

١٠) شرح شافية ابن الحاجب: للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستربادي النحوي (ت ٦٨٦ هـ)، مع شرح شواهده لعالم الجليل عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (د. ت).

١١) شرح المراح في التصريف: للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ)، حققه وعلق عليه: الدكتور عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد – بغداد، ١٩٩٠ م.

١٢) فقه اللغة: الدكتور حاتم صالح الضامن، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

١٣) القاموس المحيط: للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت ٨١٧ هـ)، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط ٢، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٤) مختصر المعاني: لسعد الدين التفتازاني، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٥) المرجع في علم الأصول: تقريرات دروس سماحة المرجع الديني الكبير آية الله العظمى الشيخ بشير النجفي، بقلم: سماحة العلامة الشيخ محمد الجاسم.

١٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك – محمد أبو الفضل إبراهيم – علي محمد البجاوي، دار التراث – القاهرة، ط ٣، (د. ت).

١٧) المطول شرح تلخيص المفتاح: للعلامة سعد الدين التفتازاني (٧٩٢ هـ) صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

١٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لإبن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، (د. ت).

١٩) مفتاح العلوم: لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦ هـ)، حققه وقدم له وفهرسه: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٠) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق: الاستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا – الدكتور عبد المجيد قطامش.